رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

الوسيط في
نظام التنفيذ السعودي

The Intermediate Guide to the Saudi Enforcement System

الدكـتور / **محمود عمر محمود**
استاذ مساعد القانون المقارن بجامعة الملك عبد العزيز

WWW.KH.SA

خوارزم العلمية
KHAWARIZM ACADEMIC
ناشرون ومكتبات

بحمد الله وتوفيقه تمكنا خلال أكثر من عشرون عاماً من العطاء والاجتهاد في بناء دار نشر أصبحت صرح من صروح المعرفة، فقد أوكلنا على عاتقنا المساهمة الفعالة لجميع الجامعات والكليات والمعاهد العلمية وذلك بالوقوف جنبًا الى جنب في نشر الكتب العلمية لجميع أعضاء هيئة التدريس، وتوصيلها للطلاب والطالبات والقراء في جميع إنحاء الوطن العربي، ويحدونا الأمل أن نساهم في تغيير الصورة النمطية للنشر في محاولة للاستثمار والإبداع في مجال النشر، وما نزال في تعاون مستمر مع المؤلفين لتحقيق أهدافنا السامية، ونحن على استعداد تام للتعاون مع كل صاحب علم يريد توصيله للمتعلم أينما كان.

متجر خوارزم العلمية الالكتروني

www.kh.sa

يعد متجر خوارزم العلمية (www.kh.sa) من أكبر المتاجر المختصة في توفير وبيع الكتب والمقررات الجامعية، ويلبي المتجر كافة احتياجات الطلاب والطالبات بالجامعات السعودية بشكل مميز.

حيث يتمتع المتجر الالكتروني بالمميزات التالية:

1- توفير جميع المقررات الجامعية بالمتجر حسب الكليات والأقسام المختلفة.
2- إمكانية الشراء والدفع بخيارات دفع متعددة.
3- سهولة التصفح والتنقل بين اقسام الموقع وسهولة البحث عن الكتب والمؤلفين ودور النشر.
4- إمكانية وصول الطالب لجميع المقررات المقررة عليه
5- تقديم أفضل الأسعار وخدمات التوصيل مع أفضل شركات الشحن الى جميع مناطق المملكة.

منصة اكاديميك تيك بوك

www.academictechbook.com

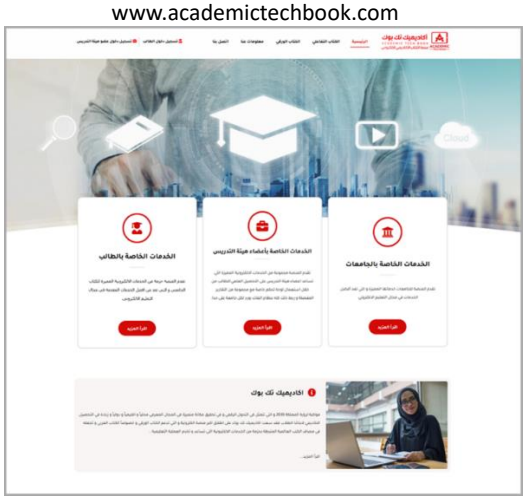

انطلاقاً من رؤية المملكة 2030 ودعمها للتعليم الالكتروني فإن منصة (اكاديميك تيك بوك ACADEMIC TECH BOOK) التابعة لخوارزم العلمية هي من اقوى المنصات التي تقوم بتحويل ودعم وتوفير الكتاب الالكتروني والتي تحتوي على الخدمات الالكترونية التالية:

1. الخدمات التفاعلية بين الطالب والكتب الالكترونية وتصفح المحتوى بطريقة e-pub.
2. خدمات شرح فيديو صوت وصورة لكل فصل على حدا لكل كتاب من الكتب الالكترونية
3. بنك أسئلة وواجبات منزلية متكاملة
4. تفاعل الطالب مع عضو هيئة التدريس
5. ربط المنصة بالنظام التعليمي الالكتروني للجامعات LMS
6. إمكانية عمل اشتراكات سنوية عن طريق الدخول الذكي
7. تقارير مفصلة تخدم المستخدم والمستفيد

حقوق الطبع محفوظة للناشر

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لخوارزم العلمية ولا يسمح بطبع او تصوير او ترجمة او إعادة تنضيد هذا الكتاب او أي جزء منه، او تخزينه في أي نظام لحفظ المعلومات، أو نقله على اي هيئة، او بواسطة أي وسيلة، سواء كانت الكترونية او ميكانيكية او تسجيلًا أو غير ذلك إلا بإذن كتابي مسبق من الناشر.

اتصل بنا

المملكة العربية السعودية - جدة - بجوار مدارس دار الفكر الاهلية

0561005008 www.kh.sa

info@kh.sa gm@kh.sa

WWW.KH.SA

الفهرس

- المقدمه ٢٣
- أولا: الأصل هو التنفيذ الإرادي. ٢٣
- ثانيا: التنفيذ الجبري في حالة تخلف التنفيذ الإرادي ٢٤
- ثالثا: اساسيات قواعد نظم التنفيذ الحديثه. ٢٤
- الاساس الأول: يحظر على الدائن اقتضاء حقه بنفسه. ٢٤
- الاساس الثاني: ان التنفيذ يقتصر على الذمة المالية للمدين دون المساس بشخصه. ٢٥
- الاساس الثالث: فهو ضرورة ان يتم التنفيذ طبقا لقواعد محدده. ٢٧
- رابعا: الحماية التنفيذية تندرج تحت اعمال السلطة القضائية. ٢٧
- خامسا: الطبيعة الاجرائية لنظام التنفيذ. ٢٩
- سادسا: التمييز بين الحق في التنفيذ وما ترتبط به من حقوق. ٣٠
- سابعا: مدى تعلق قواعد التنفيذ بالنظام العام ٣٢
- ثامنا: مدي امكانية سريان قواعد التنفيذ بأثر رجعي ٣٣
- تاسعا: نطاق الدراسة وموضوعها. ٣٥
- عاشرا: خطة الدراسة. ٣٦

الباب الأول

السند التنفيذي

- السند التنفيذي هو السبب المباشر للتنفيذ. ٣٩
- الحق الموضوعي هو السبب غير المباشر للتنفيذ. ٤٠

الفصل الأول: أركان السند التنفيذي. ٤٣
- يتكون السند التنفيذي من عنصرين متميزين. ٤٣
- المبحث الأول: الركن الموضوعي للسند التنفيذي. ٤٥
- مضمون السند التنفيذي هو تأكيد قانوني ما لم يكن مخالفا للشرع. ٤٥
- أولاً : الشروط المتعلقة بالجهة التي صدر منها التأكيد. ٤٦
- ثانياً: الشروط الواجب توافرها في محل التأكيد. ٤٧
- الشرط الاول: أن يكون الحق محدد المقدار. ٤٨
- الشرط الثاني: أن يكون الحق حال الأداء. ٤٩
- الشرط الثالث: ألا يكون مخالفا للشرع. ٤٩
- المبحث الثاني: الركن الشكلي أو الصورة التنفيذية. ٥٣

WWW.KH.SA

- ضرورة الشكل وتكييفه القانوني ٥٣
- صاحب الحق في الحصول على الصورة التنفيذية. ٥٥

الفصل الثاني: الأعمال التي يعترف لها القانون بالقوة التنفيذية ٥٩
(دراسة لمضمون السند التنفيذي) .....

- الأعمال ذات القوة التنفيذية محددة في القانون على سبيل الحصر. ٥٩
- المبحث الأول: الأحكام. ٦٠
- المطلب الأول: الشروط العامة لحيازة الحكم القوه التنفيذية. ٦٠
- شرطان أساسيان يلزم توافرهما ليحوز الحكم القوة التنفيذية: ٦٠
- الشرط الأول يتعلق بمضمون الحكم. ٦١
- الشرط الثاني يتعلق بوصف الحكم الإجرائي. ٦٥
- المطلب الثاني: الاستثناءات من الشروط العامة للقوة التنفيذية للأحكام. ٦٧
- الفرع الاول: نظام التنفيذ المعجل. ٦٨
- فكرة التنفيذ المعجل وطبيعته. ٦٨
- النتائج المترتبة على هذه الطبيعة – سلطة القاضي. ٦٩
- أولا: أنواع التنفيذ المعجل وأحكامه وحالاته. ٧٠
- لا يحوز الحكم القوة التنفيذية إلا بالنسبة لشقة الذي يستوفي شروط التنفيذ المعجل. ٧٢
- حالات التنفيذ المعجل القانوني. ٧٢
- ثانياً : ضمانات المحكوم عليه في التنفيذ المعجل. ٧٦
- الضمانات الخاصة للمحكوم عليه في التنفيذ المعجل. ٧٧
- الضمانه الاولي: الكفالة. ٧٧
- الضمانه الثانيه: حالة القاصر والوقف وما في حكمها. ٧٩
- الضمانه الثالثه: إجازة وقف التنفيذ المعجل من المحكمة الاستئنافية. ٨٠
- وقف التنفيذ هو مكنه متاحة للمحكمة الاستئنافية دون غيرها. ٨٠
- فكرة وقف التنفيذ وطبيعته. ٨١
- شروط وقف التنفيذ المعجل. ٨٣
- لا يكفي توافر شرط عدم تمام التنفيذ عند تقديم الطلب. ٨٤
- لزوم توافر شرط عدم تمام التنفيذ عند الفصل في الطلب. ٨٨
- خصوصية طلب وقف التنفيذ. ٨٩
- شروط الحكم بوقف التنفيذ. ٩١
- عدم التوازن بين مصلحة المحكوم له والمحكوم عليه في وقف النفاذ المعجل. ٩٢
- أثر الفصل في الاستئناف على الأحكام الصادرة في طلبات وقف التنفيذ. ٩٢
- الضمانات العامة للمحكوم عليه في النفاذ المعجل « قاعدة إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ ». ٩٣
- فكرة القاعدة والمفترضات التي تقوم عليها. ٩٣

WWW.KH.SA

- من نتائج اعتماد قاعدة إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ: الحق في التنفيذ حق معلق على شرط فاسخ. ٩٥
- مفترضات إعمال قاعدة إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ. ٩٦
- مضمون إعادة الحال : إعادة الحال تقتضي الرد كما قد تقتضي التعويضات. ٩٧
- الالتزام بالرد – الأساس القانوني. ٩٨
- مضمون الرد وما يجب رده. ١٠٠
- تنفيذ الالتزام بالرد – التنفيذ العكسي – سند التنفيذ. ١٠١
- الفرع الثاني وقف القوة التنفيذية للأحكام الإنتهائية. ١٠٣
- طبيعة وقف التنفيذ الذي تمارسه محكمة الاعتراض غير العادي. ١٠٣
- أولاً: وقف التنفيذ من المحكمة العليا –ضرورة الطلب. ١٠٥
- شروط قبول طلب وقف التنفيذ. ١٠٥
- شروط الحكم بوقف التنفيذ. ١٠٥
- سلطة المحكمة في إطلاق الحكم بوقف التنفيذ أو التقييد به: ثانياً : وقف التنفيذ من محكمة الالتماس. ١٠٩
- خضوع وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس لقواعد مماثلة للقواعد المعمول بها أمام المحكمة العليا. ١١٠
- ومع ذلك فإن لوقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس قواعده المتميزة. ١١٠
- المبحث الثاني أحكام المحكمين. ١١٣
- المطلب الأول أنواع وشروط حكم التحكيم. ١١٤
- الحكم المنهي للخصومة. ١١٤
- الحكم الجزئي. ١١٤
- الحكم التمهيدي. ١١٤
- تصنيف حكم التحكيم حسب مضمونه. ١١٤
- شروط حكم التحكيم ١١٨
- الشرط الأول : يجب أن يصدر الحكم بعد مداولة يشترك فيها جميع المحكمين دون غيرهم. ١١٨
- الشرط الثاني: يجب أن يصدر الحكم بأغلبية الآراء ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك. ١١٨
- الشرط الثالث: يجب أن يكون الحكم شاملاً لكل جوانب النزاع. ١١٩
- الشرط الرابع: يجب أن يصدر حكم التحكيم وفقاً لقواعد القانون الذي اختاره الأطراف. ١١٩
- الشرط الخامس: يجب أن يكون الحكم مكتوباً. ١٢٠
- الشرط السادس: يجب أن يكون الحكم موقعاً من المحكمين. ١٢٠
- الشرط السابع: تسبيب حكم التحكيم. ١٢٠
- الشرط الثامن: يجب أن يتضمن حكم التحكيم بيانات معينه. ١٢١
- المطلب الثاني مفهوم تنفيذ حكم التحكيم والجهة المختصة ١٢٢
- أولا: مفهوم تنفيذ أحكام المحكمين. ١٢٢
- ثانيا: الجهة المختصة بإصدار امر التنفيذ علي حكم التحكيم (تذييل حكم التحكيم بالصيغة التنفيذية). ١٢٣
- ثالثا: الجهة المختصة بتنفيذ حكم التحكيم. ١٢٤

WWW.KH.SA

- المطلب الثالث شروط تنفيذ حكم التحكيم..... ١٢٥
- أولا: شروط تنفيذ حكم التحكيم في النظام السعودي..... ١٢٥
- الشرط الاول: عدم تعارض حكم التحكيم مع حكم سبق صدوره من المحاكم الوطنيه فى النزاع ذاته. ١٢٥
- الشرط الثانى : عدم تعارض حكم التحكيم مع النظام العام او الشريعة الاسلامية..... ١٢٧
- ويعتبر حكم التحكيم الاجنبى مخالفا للنظام العام في الحالات الاتيه..... ١٢٨
- الحالة الاولى : الاخلال بحق الدفاع من خلال اجراءات التقاضى وإصدار الحكم..... ١٢٨
- الحالة الثانية : تعارض مضمون التحكيم الاجنبى مع النظام العام لدولة القاضى الوطنى. ١٢٩
- الحالة الثالثه: تعارض فى مضمون التحكيم الاجنبى مع الشريعة الاسلامية..... ١٢٩
- الشرط الثالث: اعلان المحكوم عليه اعلاناً صحيحاً لتنفيذ حكم التحكيم..... ١٢٩
- الشرط الرابع : المعاملة بالمثل. ١٣٠
- الشرط الخامس: ان تكون المحاكم الوطنيه غير مختصة اصلا بنظر النزاع محل حكم التحكيم. ١٣٠
- الشرط السادس: ان الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها الحكم قد كلفوا الحضور ومُثلا تمثيلا صحيحاً. ١٣٠
- الشرط السابع : ان يكون حكم التحكيم جائزا لقوه الامر المقضى به طبقا لقانون المحكمة التى اصدرته. ١٣١
- الشرط الثامن: قابلية النزاع للحل بطريق التحكيم. ١٣١
- المبحث الثالث الأوامـــر. ١٣٣
- الأوامر هي شكل خارجي لأعمال الحماية القضائية تمثل منهجاً إجرائياً خاصاً..... ١٣٣
- المبحث الرابع السندات التنفيذية الأخرى. ١٣٥
- المطلب الاول: العقود والمحررات الموثقة..... ١٣٥
- المحرر الموثق يصلح لأن يكون بذاته سنداً تنفيذياً ١٣٥
- العقد او المحرر الموثق هو شكل رسمي يسبغه الموثق على الأعمال القانونية التي تتم أمامه أياً كان مضمونها. ١٣٦
- المحررات الرسمية والعرفية لا تحوز القوة التنفيذية التي للمحرر الموثق..... ١٣٧
- لا يغني التصديق على التوقيع أو تسجيل التصرف وقيده عن التوثيق كشرط للقوة التنفيذية..... ١٣٨
- المطلب الثاني: الاوراق العادية بشرط الاقرار. ١٣٨
- المطلب الثالث الأعمال المثبتة للصلح بين الخصوم..... ١٣٨
- الطبيعة القضائية الخاصة لأعمال الصلح التي تتم أمام القضاء وبواسطته..... ١٣٨
- تنظيم العمل امام مكاتب المصالحة وعلاقتها بالقضاء. ١٤٠
- صلاحية محاضر الصلح لان تكون سندا تنفيذيا..... ١٤١
- المطلب الرابع الاوراق التجارية..... ١٤١
- خصائص الاوراق التجارية. ١٤٢
- انواع الاوراق التجارية. ١٤٢
- المطلب الخامس: الأوامر القضائية وأحكام المحكومين والمحررات الموثقة الصادرة في بلد اجنبي..... ١٤٤
- المطلب السادس: الأوراق العادية التي يقر باستحقاق محتواها كلياً أو جزئياً..... ١٥٢

المطلب السابع: الوراق الأخرى التي لها قوة السند التنفيذي بموجب نظام ١٥٣

WWW.KH.SA

الباب الثاني
أشخاص التنفيذ

- المقصود بأشخاص التنفيذ. ١٥٧

الفصل الأول: أطراف إجراءات التنفيذ. ١٦١

- المبحث الأول طالب التنفيذ (الطرف الإيجابي). ١٦١
- الشروط الواجب توافرها في طالب التنفيذ. ١٦١
- المطلب الأول الصفة. ١٦٢
- الأشخاص الذين تثبت لهم الصفة – وقت ثبوت الصفة. ١٦٢
- ثبوت الصفة لخلف الدائن – شرط خاص لمباشرة التنفيذ. ١٦٢
- حلول الخلف في إجراءات التنفيذ التي سبق أن اتخذها الدائن. ١٦٣
- المطلب الثاني الأهلية. ١٦٤
- الطبيعة القانونية لإجراءات التنفيذ التي يباشرها الدائن. ١٦٤
- الأهلية المطلوبة في طالب التنفيذ. ١٦٦
- المبحث الثاني الأشخاص الذين يجري التنفيذ ضدهم (الطرف السلبي في التنفيذ أو المنفذ ضده). ١٦٧
- ضد من يكون التنفيذ. ١٦٧
- المطلب الأول التنفيذ ضد المدين. ١٦٨
- الشروط الواجب توافرها في المدين المنفذ ضده. ١٦٨
- أولاً : الصفة: صفة مزدوجة يجب توافرها. ١٦٨
- الاستثناءات التي ترد على شرط الصفة. ١٦٩
- التنفيذ قد يمارس ضد شخص غير مدين. ١٦٩
- التنفيذ قد لا يمكن ممارسته ضد المدين – الحصانة التنفيذية. ١٧٠
- ثانياً : الأهلية: الأهلية المطلوبة في المدين المنفذ ضده. ١٧٣
- يحظر مباشرة التنفيذ ضد ناقصي وعديمي الأهلية قبل تعيين من يمثلهم. ١٧٤
- مخالفة القواعد المتقدمة ترتب بطلان الإجراءات. ١٧٥
- تعدد عوارض التنفيذ المتعلقة بالمدين. ١٧٦
- المطلب الثاني التنفيذ ضد الغير. ١٧٧

الفصل الثاني : السلطة التي تباشر التنفيذ الجبري -قاضي التنفيذ-. ١٨١

- أعضاء سلطة التنفيذ : قاضي التنفيذ – مأموري التنفيذ. ١٨١
- قاضي التنفيذ يشكل محكمة بذاتها في مستوى محاكم الدرجة الاولى. ١٨١
- قاضي التنفيذ يختص من حيث المبدأ بكافة مسائل التنفيذ. ١٨١
- المبحث الأول الدور القانوني لقاضي التنفيذ. ١٨٢
- الدور الأساسي لقاضي التنفيذ هو مباشرة التنفيذ والإشراف عليه. ١٨٣
- اختصاص القاضي بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه. ١٨٣
- اختصاص قاضي التنفيذ بكافة منازعات التنفيذ. ١٨٤

WWW.KH.SA

- طبيعة الاجراءات في منازعات التنفيذ. ١٨٤
- اختصاص قاضي التنفيذ ببعض المسائل التي لا تعد من منازعات التنفيذ. ١٨٦
- المبحث الثاني ولاية واختصاص قاضي التنفيذ. ١٨٧
- المطلب الاول: تحديد ولاية واختصاص قاضي التنفيذ (محكمة التنفيذ). ١٨٧
- القواعد التي تحدد الولاية والاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ. ١٨٧
- عموم ولاية قاضي التنفيذ. ١٨٨
- العوارض المادية والعوارض القانونية للتنفيذ. ١٩٠
- المطلب الثاني الفكرة العامة لمنازعات التنفيذ. ١٩١
- أولاً : تعريف منازعات التنفيذ. ١٩١
- ثانياً : حكمة تنظيمها. ١٩٢
- ثالثاً : تمييز منازعات التنفيذ عن غيرها. ١٩٣
- التمييز بين منازعات التنفيذ وطرق الطعن في الأحكام. ١٩٣
- التمييز بين منازعات التنفيذ ومنازعات القوة التنفيذية للأحكام. ١٩٤
- المطلب الثالث الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ. ١٩٦
- المنازعات المتعلقة بالتحقق من صحة السند التنفيذي. ١٩٧
- ايضا يختص قاضي التنفيذ بالدفع بإنكار التوقيع او الجهالة. ١٩٩
- المنازعات المتعلقة بالتنفيذ الجبري. ٢٠٠
- الدفع بانقضاء الالتزام محل التنفيذ بعد تاريخ السند التنفيذي. ٢٠٠
- الدفع بالحواله. ٢٠٤
- الدفع بالحلول. ٢٠٤
- الدفع بتمديد عقود الاجارة او تجديدها. ٢٠٥
- الشرط المفترض في الدفع بانقضاء التنفيذ ان يكون بعد تاريخ صدور السند التنفيذي. ٢٠٦
- الاختصاص المحلي لقاضي التنفيذ. ٢٠٧
- المطلب الرابع طبيعة القرارات الصادرة من قاضي التنفيذ وطرق الطعن فيها. ٢٠٨
- أولا: طبيعة قرارات قاضي التنفيذ. ٢٠٨
- ثانيا: الاعتراض علي قرارات قاضي التنفيذ. ٢١١

الباب الثالث

محل التنفيذ فيما يجوز وما لا يجوز الحجز عليه

الفصل الأول : تحديد محل التنفيذ (فيما يجوز الحجز عليه). ٢١٩
- المبحث الأول الشروط الواجب توافرها في محل التنفيذ. ٢١٩
- الشرط الاول: أن يكون أحد الحقوق المالية الواردة على أشياء فالتنفيذ لا يرد من حيث المبدأ إلا على الأموال. ٢١٩
- الشرط الثاني: ان يدخل في الذمة المالية للمدين وقت التنفيذ. ٢٢٠

WWW.KH.SA

- الشرط الثالث: أن لا يكون المال ممنوعاً من التنفيذ عليه. ٢٢٢
- المبحث الثاني المبادئ الأساسية في تعيين محل التنفيذ. ٢٢٣
- مبدأ الضمان العام. ٢٢٣
- حدود حق الضمان العام. ٢٢٤
- تناسب المال محل التنفيذ مع الدين. ٢٢٤
- عدم حرية الدائن في اختيار الأموال محل التنفيذ. ٢٢٤
- ويعترف القانون للمدين بعدة وسائل للحد من الآثار المترتبة على ممارسة حق الضمان العام. ٢٢٦
- الكف عن البيع ووقفه. ٢٢٧
- استبدال محل الحجز أو الإيداع والتخصيص. ٢٢٧
- الآثار التي تترتب على الإيداع والتخصيص. ٢٢٩
- (أ) استبدال محل الحجز. ٢٢٩
- (ب) تخصيص المبلغ المودع للوفاء بدين الحاجز. ٢٢٩

الفصل الثاني : الأموال التي لا يجوز الحجز عليها « فيما لا يجوز حجزه » ٢٣٣

- استثناء من الأصل العام تستبعد بعض أموال المدين من نطاق التنفيذ. ٢٣٣
- البطلان هو الجزاء على مخالفة الحظر. ٢٣٣
- المبحث الأول: أموال الدولة. ٢٣٦
- الأموال العامة لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم. ٢٣٦
- المبحث الثاني : حقوق الملكية الفكرية. ٢٣٨
- لا يمكن توقيع الحجز إلا على الجانب المالي لهذه الحقوق دون جانبها الأدبي. ٢٣٨
- حقوق الملكية الصناعية. ٢٣٨
- المبحث الثالث: التأمينات العينية وحقوق الإرتفاق. ٢٤٠
- الطبيعة الخاصة لهذه الحقوق تحول دون الحجز عليها استقلالاً. ٢٤٠
- المبحث الرابع: الأجور والمرتبات. ٢٤٢
- المبحث الخامس : الضروريات الأساسية للمدين وأسرته وما يلزمه لمباشرة مهنته. ٢٤٣
- مستلزمات المدين الشخصيه وداره التي يسكنها ،من يعولهم شرعا ووسيله نقله. ٢٤٣
- ما يلزم المدين من أشياء لمزاولة مهنته أو حرفته بنفسه. ٢٤٤
- وإعمال الحظر المذكور يتطلب توافر الشروط الآتية. ٢٤٤

الباب الرابع
مضمون التنفيذ (مراحل التنفيذ)

- التنفيذ المباشر.
- التنفيذ غير المباشر (بالحجز ونزع الملكية) ٢٤٧
- مراحل التنفيذ بالحجز ونزع الملكية. ٢٤٧

WWW.KH.SA

- أولاً – الحجز ٢٤٨
- ثانياً – البيع ٢٤٨
- ثالثاً – التوزيع ٢٤٨

الفصل الاول: مقدمات التنفيذ ٢٥١
- المبحث الأول طبيعة مقدمات التنفيذ ٢٥٢
- مقدمات التنفيذ لا تعد من إجراءات التنفيذ ٢٥٢
- المبحث الثاني ماهيه مقدمات التنفيذ ٢٥٤
- طلب التنفيذ ٢٥٤
- قواعد الطلب (شكله. ميعاده. إجراءاته) ٢٥٤
- إعلان السند التنفيذي والتكليف بالوفاء ٢٥٥
- المقصود بالسند التنفيذي في الإعلان ٢٥٥
- مشتملات الإعلان وبياناته ٢٥٦
- مرفقات صورة التبليغ ٢٥٦
- قواعد تبليغ امر التنفيذ ٢٥٦
- تبليغ الحالات الخاصة ٢٥٧
- ميعاد التنفيذ ٢٦١
- يطبق على ميعاد التنفيذ القواعد العامة المعمول بها في نظام المرافعات ٢٥٨

الفصل الثاني: الحجز التحفظي ٢٦١
- المبحث الأول طبيعة الحجز التحفظي ٢٦٢
- أولاً : طبيعة الحجز كعمل قانوني ٢٦٢
- تعريف الحجز التحفظي وتأصيله ٢٦٢
- التمييز بين الحجز التنفيذي والحجز التحفظي ٢٦٣
- ثانياً : طبيعة الحجز كمركز قانوني ٢٦٤
- وصف المال المحجوز بأنه محل التنفيذ ٢٦٦
- المبحث الثاني: آثار الحجز التحفظي ٢٦٧
- المطلب الأول: النظام القانوني للمال المحجوز ٢٦٧
- أولاً : بقاء حق المحجوز عليه في المال المحجوز ٢٦٧
- ثانياً : المحافظة على المال المحجوز بغرض التنفيذ عليه ٢٦٨
- عدم نفاذ أعمال التصرف القانوني ٢٦٩
- نطاق التصرفات غير النافذة ٢٦٩
- المقصود بالتصرفات غير النافذة ٢٦٩
- التزاحم بين التصرف والحجز ٢٧٠

WWW.KH.SA

- الأشخاص الذين لا تنفذ التصرفات في مواجهتهم. ٢٧٠
- أولاً : الحاجزون. ٢٧٠
- ثانياً : أصحاب الحقوق المقيدة. ٢٧١
- ثالثاً : المشتري بالمزاد. ٢٧١
- الحراسة أثر للحجز. ٢٧٢
- المركز القانوني للحارس. ٢٧٣
- واجبات الحارس وسلطاته وحقوقه. ٢٧٣
- انتهاء الحراسة. ٢٧٣
- الحجز التحفظي على المنقول لدى المدين. ٢٧٤
- اجراءات الحجز التحفظي. ٢٧٤
- تحويل الحجز التحفظي إلى حجز تنفيذي. ٢٧٥
- حالات إلغاء الحجز التحفظي. ٢٧٥
- تعدد الطرف الإيجابي في التنفيذ على المنقول لدى المدين. ٢٧٥
- التعدد المعاصر للحجوز. ٢٧٥
- تتابع الحجوز. ٢٧٦
- حق مؤجر العقار في الحجز التحفظي على منقولات المستأجر. ٢٧٦

الفصل الثالث: الحجز التنفيذي. ٢٧٩
- يجري الحجز التنفيذي بانتقال مأمور التنفيذ. ٢٧٩
- ميعاد التنفيذ. ٢٧٩
- نقل الاموال المحجوزه. ٢٧٩
- تقويم المال المحجوز. ٢٨٠
- دخول العقار للتقويم. ٢٨٠
- ايداع المال المحجوز بخزينة المحكمه. ٢٨٠
- تحريز المال المحجوز. ٢٨٠
- أثر حجز العقار بالنسبة لثماره. ٢٨١
- إلحاق الثمار بالعقار. ٢٨٢
- بيانات محضر الحجز. ٢٨٢
- اعلان محضر الحجز. ٢٨٣
- الحجز التنفيذي علي العقار. ٢٨٣
- جزاءات عدم التنفيذ او عدم الافصاح. ٢٨٤

الفصل الرابع: البيع القضائي. ٢٨٩
- المبحث الأول: طبيعة البيع القضائي. ٢٩٠

WWW.KH.SA

- النظرية العقدية..... ٢٩٠
- نقد النظرية ٢٩١
- نظرية القرار القضائي. ٢٩٣
- المبحث الثاني: النظام الإجرائي للبيع القضائي. ٢٩٥
- أولاً : يجرى البيع القضائي بواسطة القضاة:..... ٢٩٥
- ثانياً : يجرى البيع القضائي بالمزاد العلني ٢٩٥
- حكمة المزاد العلني. ٢٩٥
- الإعلان عن البيع. ٢٩٥
- مواعيد الاعلان. ٢٩٦
- مكان البيع: صالة المزاد العلني. ٢٩٦
- صالة المزاد. ٢٩٧
- الشروط المؤهله لدخول صالة المزاد ٢٩٧
- الممنوعون من دخول صالة المزاد والمشاركة فيه. ٢٩٧
- الاستثناء من شرط التأهيل لدخول صالة المزاد. ٢٩٧
- اجراءات البيع : يقوم مأمور التنفيذ باتخاذ عدة اجراءات تكتمل بها عملية البيع وهي كالاتي. ٢٩٨
- آثار إجراء البيع. ٢٩٩
- جزاء تخلف المزايد عن دفع الثمن إعادة المزاد على مسئوليته. ٣٠٠
- المبحث الثالث: آثار البيع القضائي. ٣٠١
- المطلب الأول: آثار البيع بالنسبة للمشتري. ٣٠١
- أولا: انتقال ملكية المال المبيع إلى المشتري. ٣٠١
- النظرية الأولى : انتقال الملكية بالحالة التي كانت عليها في يد المالك السابق. ٣٠٢
- النظرية الثانية : إنشاء ملكية جديدة للمشتري. ٣٠٢
- ثانيا: تطهير العقار. ٣٠٢
- حكمة التطهير. ٣٠٣
- الأحوال التي يتم تطهيرها. ٣٠٣
- الحقوق التي يشملها التطهير. ٣٠٤
- شروط التطهير. ٣٠٤
- ثالثا: حق المشتري بالمزاد في تسليم الشيء المبيع وملحقاته. ٣٠٤
- المطلب الثاني: آثار البيع بالنسبة لأطراف التنفيذ. ٣٠٥
- أولاً : انقضاء الحجز بالنسبة للمحال المحجوز. ٣٠٥
- ثانياً : اختصاص الدائنين الحاجزين قبل البيع بالثمن. ٣٠٥
- ثالثاً : بدء مرحلة التوزيع. ٣٠٦

WWW.KH.SA

الفصل الخامس: توزيع حصيلة التنفيذ. ٣٠٩
- المبحث الاول: شروط توزيع حصيلة التنفيذ. ٣١٠
- المبحث الثاني: التوزيع بدون قائمه. ٣١١
- أولاً : التوزيع المباشر. ٣١١
- حالات التوزيع المباشر. ٣١١
- ثانياً : التوزيع الانتقالي. ٣١١
- الاتفاق على التوزيع. ٣١٢
- التوزيع بأمر القاضي. ٣١٣

الفصل السادس: حجز ما للمدين لدى الغير. ٣١٧
- المبحث الأول في تعريف حجز ما للمدين لدى الغير. ٣١٧
- أولاً : التعريف. ٣١٧
- ثانياً : طبيعة حجز ما للمدين لدى الغير. ٣١٧
- ثالثاً : سند حجز ما للمدين لدى الغير. ٣١٧
- المبحث الثاني إجراءات الحجز. ٣١٨
- أولا: حجز الاموال المستحقه تحت يد المنشاة المالية. ٣١٨
- الحجز علي حصص الشركات والأسهم والأوراق الماليه. ٣٢٣
- حجز حصص الشركات. ٣٢٣
- ورأس المال. ٣٢٣
- عدم دخول حصة العمل فى تكوين رأس مال الشركة. ٣٢٤
- أهمية تقديم الحصص وضرورتها فى تكوين الشركة. ٣٢٤
- انواع الحصص اللازمة لتكوين الشركة. ٣٢٧
- المبحث الثالث تقرير المحجوز لديه بما في ذمته. ٣٢٧
- أولاً : حكمة التقرير. ٣٢٧
- ثانياً : واجب التقرير بما في الذمة. ٣٢٧
- الإعفاء من التقرير. ٣٢٨
- ميعاد التقرير. ٣٢٨
- إجراءات التقرير. ٣٢٨
- ثالثاً : طبيعة التقرير بما في الذمة وآثاره. ٣٢٨
- طبيعة التقرير. ٣٢٨
- آثار التقرير. ٣٢٨
- المبحث الرابع: آثار الحجز. ٣٣٠
- كفالة وسائل المحافظة على المال المحجوز. ٣٣٠
- عدم نفاذ التصرفات في المال المحجوز في مواجهة الحاجزين. ٣٣٠

WWW.KH.SA

- تقييد المحجوز عليه في استعمال المال واستغلاله..... ٣٣٠
- حبس المال المحجوز عن المحجوز عليه. ٣٣٠

الباب الخامس
الحالات الخاصة للتنفيذ.

الفصل الاول: التنفيذ في مسائل الاحوال الشخصية. ٣٣٧
- تنفيذ احكام النفقات. ٣٣٧
- أولا: التنفيذ علي اموال تحتاج الي الحجز. ٣٣٧
- ثانيا: التنفيذ علي الاموال التي تدفع بصفه دورية. ٣٣٧
- تنفيذ احكام الحضانة والتفريق وغيرها من مسائل الاحوال الشخصية. ٣٣٨
- استثناء لأحكام العودة لمنزل الزوجيه. ٣٣٩
- تنفيذ حكم زيارة الصغير وتسليمه. ٣٤٠

الفصل الثاني: الإعسار. ٣٤٣
- الإعسار لغة. ٣٤٣
- والإعسار عند الفقهاء. ٣٤٣
- الإعسار قانونيا. ٣٤٣
- الفرق بين المفلس والمعسر في الفقه والنظام. ٣٤٣
- الفرق بين الإعسار المدني والإفلاس التجاري. ٣٤٤
- ويشتمل الاعسار علي عدة حالات. ٣٤٤
- التحري على حال مدعي الإعسار. ٣٤٥
- الاجراء الاول: امر الإفصاح عن أموال مدعي الإعسار. ٣٤٥
- الاجراء الثاني: الاستجواب. ٣٤٥
- الاجراء الثالث: تتبع أموال المدين. ٣٤٥
- الاجراء الرابع: الإعلان عن دعوى الإعسار. ٣٤٦
- احكام نظر دعوي الاعسار. ٣٤٦
- اخفاء المال مع ادعاء الاعسار (التعاسر) ٣٤٧
- الاعسار الجنائي غير العمدي. ٣٤٨
- الاعسار الجنائي العمدي. ٣٤٩
- اثار الاعسار. ٣٥٠
- خضوع التاجر لأحكام الافلاس وليس الاعسار. ٣٥٢

الفصل الثالث: الحبس التنفيذي. ٣٥٥
- حالات امتناع الحبس التنفيذي. ٣٥٥

WWW.KH.SA

- اثار الحبس التنفيذي. ٣٥٧
- الحبس التنفيذ علي ممثل الشخص المعنوي. ٣٥٧
- المسئولية الجنائية للشخص المعنوي. ٣٥٧
- مذهب القائلين بعدم جواز مسائلة الشخص المعنوي جنائيا. ٣٥٨
- مذهب القائلين بجواز مسائلة الشخص المعنوي جنائيا. ٣٥٩

الفصل الرابع: المسئوليه الجنائية في نظام التنفيذ. ٣٦٥
- اختصاص هيئة التحقيق والادعاء العام بالتحقيق في الجرائم الوارده بنظام التنفيذ. ٣٦٥
- الجرائم والعقوبات. ٣٦٥
- علاقة هيئة التحقيق والادعاء العام بقضاء التنفيذ. ٣٧٠
- الاحالة لهيئة التحقيق في حالة الريبة من نشوء دين يؤثر علي ضمان التنفيذ. ٣٧٠
- **خاتمه.** ٣٧٣
- **قائمة المراجع.** ٣٧٧